

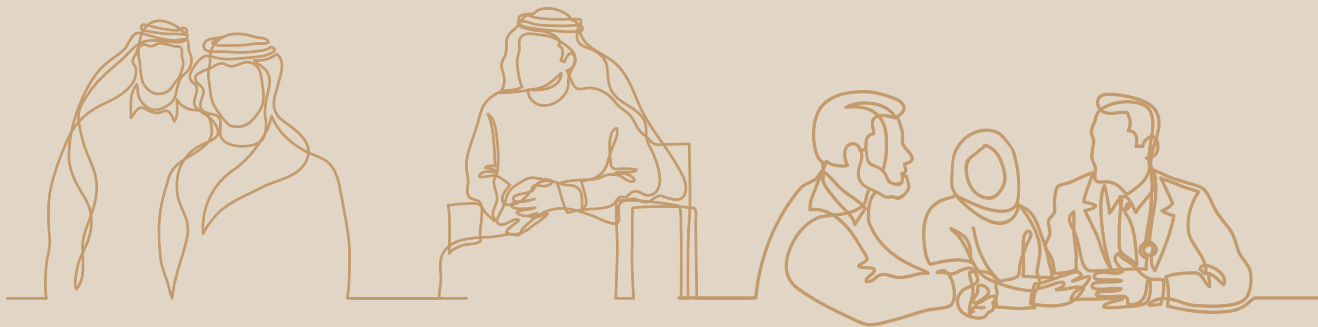
سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج

سأحام
للتواصل الحضاري
Cultural Communication

القضايا المثارة عن المملكة في التقارير الدولية







مقدمة

تستحوذ المملكة على اهتمام كثير من المنظمات الحكومية والمدنية والحقوقية في العالم، ويمتد هذا الاهتمام إلى مراكز الدراسات والأبحاث والصحافة العالمية ووسائل الإعلام الحديثة على مستوى العالم، فتُصدِرُ أنواعاً من التقارير والدراسات والآراء مستندةً في كثير من الأحيان على معلومات غير دقيقة، تستقي أغليبتها من مصادر غير محايدة، أو من جهات تسعى للتأثير السلبي في صورة المملكة، فتأتي إصدارات تلك الجهات محملةً بالنقد والاتهامات ضد المملكة في مجالاتٍ كثيرة.

وقد عمل مشروع سلام للتواصل الحضاري على رصد واستقصاء أبرز القضايا التي تثيرها التقارير الدولية عن المملكة سواء في الصحافة العالمية أم في وسائل الإعلام الحديثة أم في المنظمات ومراكز الأبحاث العالمية، وهي قضايا متنوعة ومؤثرة في الصورة الذهنية للمملكة في المجالات الحقوقية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية والأمنية.



وتنقسم تلك القضايا إلى قضايا ذات طبيعة ناقدة لواقع المملكة في المجال الديني والحقوقى والاجتماعي والتعليمي، وقضايا ذات طبيعة إيجابية تتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المملكة في ظل رؤية 2030.

إضافةً إلى عملية الرصد والاستقصاء التي عمل عليها مشروع سلام لتحديد تلك القضايا وحصرتها، واتخذ خطوةً إجرائيةً عملية لاحقة ومكملة للخطوة الأولى، حيث قدّم مجموعةً من الردود القانونية والحقوقية مستعيناً بعددٍ من الخبراء المتخصصين في هذا المجال للرد على القضايا الناقدة بهدف تقديم الواقع الحقيقي للمملكة بشكلٍ موضوعي ومهني.



أولاً: القضايا المثارة حول المملكة

تنقسم القضايا المثارة عن المملكة في التقارير الدولية إلى قضايا ذات طبيعة إيجابية، وقضايا ذات طبيعة ناقدة.

أ - القضايا المثارة ذات الطبيعة الإيجابية

- **الإصلاح السياسي في المملكة:** شكّلت مسألة الإصلاح السياسي محوراً مهماً في التقارير الدولية، إذ وصفت ولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان أنه يمثل جيلاً جديداً من القيادة السعودية، وأنّ آمال العالم منعقدة عليه لإنشاء دولة سعودية حديثة، وأنه الزعيم المستقبلي للمملكة الذي يتمتع بالجاذبية، وقد استمال العالم برؤيته حول دولة جديدة ومعاصرة.
- **الإصلاح الاقتصادي:** في المملكة (رؤية 2030، مشروع نيوم، المشروع النووي السعودي، دعم المواطن، مكافحة الفساد).



- **اتساع مساحة الحريات العامة في المملكة:** ازداد حجم اهتمام التقارير الدولية بمسألة الحريات العامة في المملكة، وبخاصة بعد أن بدأت المملكة في مسيرة التحديث التي شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ افتتحت دور السينما أبوابها، وانطلقت المسارح في عرض أعمالها، وشهدت المدن السعودية زخماً من الحفلات الفنية، وبدأ شباب وشابات المملكة بعرض إبداعاتهم الفنية، وتشكلت مؤسسات لرعاية ودعم مثل هذه الأعمال والفنون، وقد أغرى هذا الحراك الثقافي والفني كثيراً من وسائل الإعلام ومراكز الدراسات والأبحاث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتتبع مسار الحريات العامة في المملكة الآخذ بالتصاعد.



- **تعزيز «ثقافة الحوار» والتفاهم** بين المجتمعات الدينية الإسلامية داخل المملكة، وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية.
- **تحسين ظروف التعبير الديني العام** من قبل المسلمين الشيعة في بعض أماكن المنطقة الشرقية.
- **استمرار الجهود لمواجهة الفكر المتطرف** داخل المملكة؛ ويشمل هذا إقالة رجال الدين والمدرسين الذين يتبنون آراء غير متسامحة أو متطرفة.
- **إجراء مزيد من التنقيحات** لإزالة المقاطع غير المتسامحة من الكتب المدرسية والمناهج الدراسية.
- **مكافحة الإرهاب والتطرف:** أشاد عدد من التقارير الدولية بالجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة الإرهاب والتطرف على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث أشادت تلك التقارير بالدعم المادي الذي تقدّمت به المملكة لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، ودعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي، وإنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال».



ب - القضايا المثارة ذات الطبيعة الناقدة



3 - اتهامات الردة،
وازدراء الأديان،
واعتبارهما أعمالاً
إرهابية.



2 - القيود
المفروضة على
غير المسلمين.



1 - القيود
المفروضة
على المسلمين
الشيعة.



6 - سجناء
التعبير عن الرأي
والمعارضين
وشيوخ الدين.



5 - حقوق المرأة
وحريتها.



4 - المناهج
الدراسية
وتصدير
الكتب.



1 - القيود المفروضة على المسلمين الشيعة:

تطرقت التقارير الدولية إلى قضية المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية من زاوية ممارسة شعائرهم الدينية وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية، والهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المنطقة الشرقية، وتعرض بعض المعارضين والناشطين في مجال حقوق الإنسان للاعتقال.

2 - القيود المفروضة على غير المسلمين:

تمثلت هذه القضية التي ركزت عليها التقارير الدولية في ممارسة الشعائر الدينية بشكل علني من قبل أصحاب الديانات الأخرى الموجودين على أرض المملكة بغرض الإقامة أو الزيارة.

3 - اتهامات الردة، وازدراء الأديان، واعتبارها أعمالاً إرهابية:

تنتقد التقارير الدولية لجوء السلطات المختصة في المملكة إلى الاتهامات الجنائية بالردة والكفر لقمع النقاش والحوار اللذين يحاول إطلاقهما المعارضون ومروجو الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان وأولئك الذين يسعون لمناقشة دور الدين في الدولة والمجتمع، كما انتقدت التقارير الدولية قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014م من حيث تصنيف التجديف على الذات الإلهية والترويج للإلحاد بوصفه أحد أشكال الإرهاب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من بين قوانين أخرى.



5 - المناهج الدراسية وتصدير الكتب:

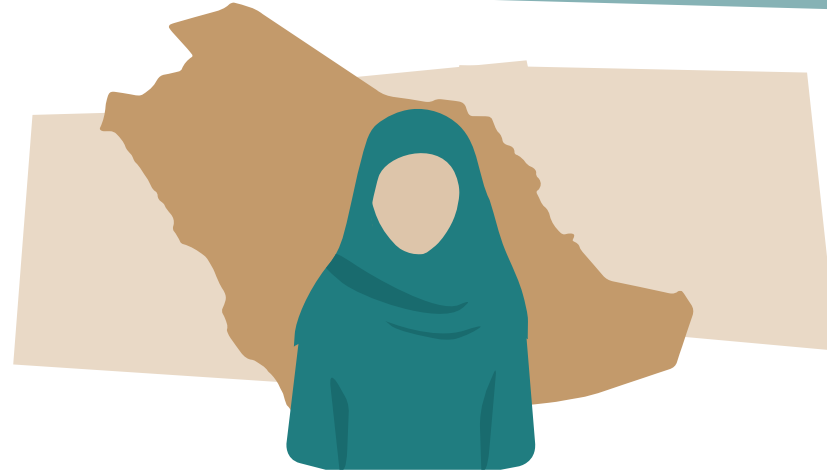
جاء في التقارير الدولية لعام 2019م أنّ الكتب المدرسية الدينية للعام الدراسي 2017م - 2018م تحتوي على بعض المحتويات التي تروّج للعنف والتعصب، واستهجان تبجيل الشيعة والصوفيّين لمقابر الأنبياء ووصفه بالبدعة، في حين يعد انتقاد الإسلام ارتداداً؛ وهما الاتهامان اللذان تقرّ الكتب المدرسية عقوبة الإعدام حكماً على مرتكبيهما. ويحدّر بعض المحتويات الطلبة من عقد صداقات مع أتباع الديانات الأخرى، ويحثّهم على الجهاد، بعنف أو بغير عنف، ضد الكفار. ويخصّهم على إعدام النساء اللاتي لهن علاقات خارج إطار الزوجية، وكذا المثليين من الرجال.

6 - حقوق المرأة وحرّيتها:

تنتقد التقارير الدولية نظام الولاية الذي تراه يتعارض مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ وصفته بعض التقارير خلال عام 2017م أنه نظام يجمع بين الأعراف القبلية المحلية والفقّه الإسلامي الذي يعود إلى القرن الثامن عشر، وأنه يؤثّر سلباً على حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك حرّيتها في التعبير والتنقّل وتكوين الجمعيات وحرّيتها الدينية ومشاركتها المجتمعية.

7 - سجناء التعبير عن الرأي والمعارضين وشيوخ الدين:

انتقدت التقارير الدولية إيداع عدد من المعارضين وشيوخ الدين السجن في المملكة، فخلال العام 2018م أشارت التقارير إلى احتجاز السلطات السعودية في سبتمبر أيلول ما يزيد على عشرين من مشاهير الكُتّاب والصحفيين والأكاديميين وشيوخ الدين، مثل «سلمان العودة» و«عبد الله المالكي» بتهم تأدية أعمال استخباراتية لصالح أطراف أجنبية من أجل إثارة الفتنة، وتكدير صفو الوحدة الوطنية. كما أشارت التقارير إلى البيان المشترك الذي أصدرته مجموعة من خبراء الأمم المتحدة، ومنهم المقرر الخاص لشؤون حرية الدين والعقيدة، الذين أشاروا فيه إلى وجود نمط من الاعتقال التعسفي في المملكة العربية السعودية، كانت بدايته من سبتمبر أيلول 2017م. وكذلك أشارت التقارير الدولية خلال العام 2019م إلى عدد من السجناء الذين ترى أنهم سجناء رأي، وإلى الأحكام الصادرة بحقهم، وهم: رائف بدوي، وشقيقته سمر بدوي، ولجين الهذلول، والشاعر الفلسطيني أشرف فياض.



ثانياً: الردود المتعلقة بالقضايا المثارة ذات الطبيعة الناقدّة

اقتصر هذا العرض على بعض الردود المتعلقة بالقضايا المثارة حول المملكة، وذلك على سبيل المثال.

القضية الأولى

القيود المفروضة على المسلمين الشيعة

من المتفق عليه في كل المجتمعات أنه لا توجد حرية مطلقة دون ضوابط قانونية أو عرفية أو دينية، والمملكة العربية السعودية مثلها في ذلك مثل بقية المجتمعات الأخرى. وتكريساً لهذا الحق، وعملاً بموجبه تعمل المملكة على تلبية جميع المطالب المتعلقة بمحاكم الطائفة الشيعية، وتحظى بدعم مالي وإداري من قِبَل الجهات العدلية الرسمية، وهو تعبير واضح عن احترام الحريّة المذهبية في المملكة، وعدم التّدخل في الشؤون المذهبية للمواطنين. وبادرت حكومة المملكة في يوليو (حزيران) من عام 2003م إلى عَقْد مؤتمر الحوار الوطني الذي جمع قادةً من مختلف الطوائف الإسلامية في المملكة، وأصدر

المؤتمر بياناً أقرّ فيه بأنّ التنوّع العَقدي أو الفقهي ضمن الإسلام هو أمرٌ طبيعي، وعلى أثر هذا المؤتمر أنشأت المملكة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. ويوجد في المنطقة الشرقية أكثر من (325) مسجداً خاصاً بالمواطنين الشيعة، إضافةً إلى ما يقارب (600) حسينية، كما أنّ نسبة نمو عدد دور العبادة الخاصة بالمواطنين الشيعة خلال الـ (50) سنة الماضية يقارب 300%، وأكثر المساجد والحسينيات القديمة شهد عملية ترميم مرة على الأقل خلال (50) سنة. أمّا فيما يتعلّق ببناء المؤسسات الاجتماعية للمواطنين الشيعة في المملكة، فإنّه لا يوجد ما يمنع أو يضيّق هذا النشاط، حتّى إنّ المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية تفوّقوا على الأجزاء الأخرى من المملكة في إنشاء المؤسسات الخيرية التطوّعية، وكانت لهم الريادة في ذلك.

نسبة نمو عدد دور العبادة
الخاصة بالمواطنين الشيعة
خلال الـ 50 سنة الماضية
يقارب 300%



ما يقارب 600
حسينية



أكثر من 325
مسجداً خاصاً
بالمواطنين الشيعة



القضايا المثارة
عن المملكة
في التقارير الدولية

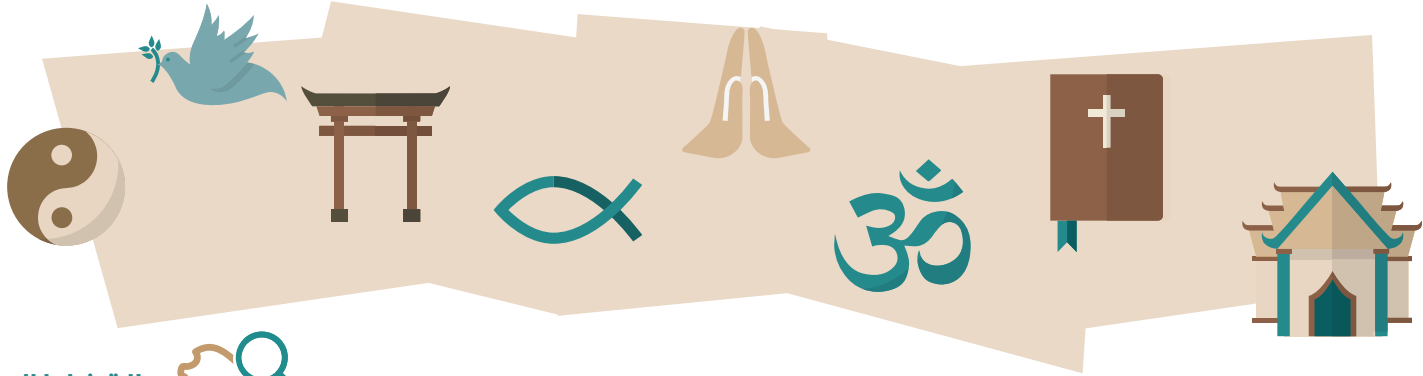


سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج

وفيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي يحصل عليها المواطنون الشيعة في تقلد الوظائف العامة فقد جاء في نظام العمل ونظام الخدمة المدنية أنّ المواطنين متساوون في حق العمل، وأنّ الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظيفة العامة، دونما تمييز أو اعتبار للجنس أو المذهب بين أي من فئات المجتمع، بل المقياس الوحيد الذي يُعتمَد عليه في هذا المجال هو مقياس الكفاءة، فالمناصب الوظيفية لا تخضع لمنطق المحاصصة الطائفية، وإنما للكفاءات وتحقيق الهدف العام، وهو توفير الخدمات للمواطن، والدليل على ذلك أنّ بعض المواطنين الشيعة يتبوؤون مناصب عُليا ومهمة في الدّولة، مثل شركة أرامكو، ويشغل بعضهم عمادة كليات ورئاسة أقسام علمية وإدارية في الجامعات، ويتقلد بعضهم عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الوزراء، وهناك كثير من المواطنين الشيعة يشغلون كثيراً من الوظائف وفي قطاعات متعددة، مثل: الطب والتعليم والاقتصاد، مثلهم في ذلك، مثل غيرهم من المواطنين، ودون تمييز.

حرية المقيمين من غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بشكل علني

تعد المملكة العربية السعودية قبلةً لجميع مسلمي العالم، ويفد إليها كل عام نحو (13) مليون مسلم لأداء الحج والعمرة، وجميع مواطنيها مسلمون، كما أنّ غير المسلمين الوافدين إلى المملكة يمثلون نحو ثلث سكان المملكة، ويفدون إلى المملكة بمحض إرادتهم وحريرتهم في الاختيار لقضاء فترة مؤقتة بغرض التجارة أو العمل وفق عقود محددة المدة، إلا أنّ بعضهم تطول إقامته، وحيث أنهم حين يفدون إلى المملكة، فهم ملزمون بقوانينها وأنظمتها، وأنه لو شعر أحد منهم بأنه مضطهد بسبب دينه، أو أنه تفرض عليه أوضاع لا يرتاح لها، لما بقي في المملكة مختاراً غير مكره.



ومن المؤكد أنّ الممنوع في مسألة الحرية الدينية لغير المسلمين هو الممارسات العلنية أثناء تأديتهم لطقوس عبادتهم، وذلك كي لا تصطدم مع قيم ومبادئ وثقافة المجتمع السعودي الذي يرفض الوجود العلني لمثل هذه الممارسات، وخصوصاً إذا علمت بأنّ هناك أكثر من (135) جنسية موجودة في المملكة، ومن مختلف الديانات والثقافات التي يقَدّس بعض أتباعها مظاهر مختلفة كالكوكب والحيوانات والجمادات والأشخاص، وهذا الأمر سيتسبب باصطدامات عقائدية وثقافية وفكرية ذات نتائج خطيرة ومهددة للأمن والسلم الاجتماعي.

واستناداً إلى النصوص الدينية والنصوص القانونية المستمدة منها، فإنّ حرية ممارسة العبادة لغير المسلمين في المملكة مكفولة نظاماً وواقعاً عملياً في أماكنهم الخاصة، وصدرت تعليمات بعدم التعرض للمقيمين في المملكة من غير المسلمين عند ممارسة عباداتهم داخل دورهم وداخل مباني البعثات الدبلوماسية، وقد عمّمت هذه التعليمات على جميع الأجهزة المعنية، كما تم تنظيم المجمعات السكنية لتمكين المقيمين من غير المسلمين من ممارسة عباداتهم، وقد نصّ النظام الأساسي للحكم في مادته (37) على أنه: للمساكن حرمتها ولا يجوز دخولها بغير إذن أصحابها، ولا تفتيشها، إلا في الحالات التي يبيّنها النظام.

كما أكد ذلك نظام الإجراءات الجزائية في مادته (41): «لا يجوز لرجل الضبط الجنائي الدخول في أي محلّ مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، بأمر مُسبّب من النيابة العامة».

وتحظر أنظمة المملكة بشكلٍ خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تضمّنت المادة (61) من نظام العمل على أن: «يمتنع صاحب العمل عن كل قول أو فعل يمسّ كرامة العمّال أو دينهم. وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت»، كما ألزم النظام في مادته (104) صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية.

تصنيف الدعوة للإلحاد جريمة إرهابية

من المعروف أنّ المجتمع السعودي مجتمعٌ يميل إلى التدين في عمومته، بحكم نشأته الدينية، واحتضان المملكة لمقدسات العالم الإسلامي، وتعدُّ الدعوة إلى الإلحاد من أخطر الدعوات التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعيين، فمثل هذه الدعوات من شأنها أن تكسّر لحالة من العدوانية من قبل بعض المتطرفين بدعوى الدفاع عن الدين، فضلاً عن أنها دعاوى لا مبرر ولا مجال لها في مجتمع متدين، اللهم إلا استفزاز المتدينين من المواطنين، وجرّهم إلى صراع يهدد أمن المجتمع، لذا كان من الطبيعي أن تصنّف المملكة الدعوة إلى الإلحاد جريمة إرهابية، لأنها تهدد السلم الاجتماعي، وتدفع في خط الفوضى والصراع المسلح، ويكفي أن نعرف أنّ من أهم الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون لكسب تعاطف الشباب واجتذابهم اتهام المجتمع بالكفر والإلحاد والرّدة عن الدين، وهي أمور ضد القيم التي تربي عليها المجتمع السعودي الذي يعتز باحتضان بلاده للمقدسات الإسلامية، وإنّ استفزاز مشاعر المجتمع على هذا النحو يدفع الجميع إلى الاحتراب الأهلي والفوضى، لذا لزم ربط فعل التحريض على الإلحاد بالنتائج التي يؤدي إليها، وهي الإرهاب.





سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج

سalam

للتواصل الحضاري
Cultural Communication

القضايا المثارة عن المملكة في التقارير الدولية



f /salam4cc @salam4cc globe salam4cc.org

www.salam4cc.org

